

بلاغ توضيحي

تابع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حملة مستعرة تروج لخدلانه للتسويق النقابي في مواجهة مشروع الحكومة لما يسمى بـ "إصلاح التقاعد" وامتناع فريق الوحدة والتعدلية عن التصويت على مشاريع التقاعد في جلسة مجلس المستشارين ليوم 28 يونيو 2016 دعما لتمرير المشاريع على حد زعم من يغذي هذه الحملة.

وإذ يؤكد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عدم صحة هذه المزاعم، واستنكاره لحملة التشويه التي تستهدف تماسك الصف النقابي وشرذمة المواقف في الوقت الذي تعيش فيه الساحة النضالية معركة مصيرية، وهي في أمس الحاجة إلى الوحدة والتلاحم، فإنه يوضح لمناضلاته ومناضليه وعموم الشغالين والأجراء مايلي :

1- أن موقف عدم الانسحاب من لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالغرفة الثانية أثناء دراستها لمشاريع قوانين "التقاعد" تم بناء على رغبة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في طرح تعديلاته التي تعكس تصور عموم الطبقة الشغيلة لإصلاح التقاعد، وهي نفسها مقترحات باقي النقابات الممثلة بمجلس المستشارين، وذلك لإحباط كل محاولة للترويج لأحادية الخطاب داخل اللجنة وعدم السماح بمناقشة مقترحات الحكومة فقط. ولو لم تنسحب باقي النقابات من اللجنة لتم فرض نظام التصويت على التعديلات.

2- أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ونظرا لعدم توفره على فريق بمجلس المستشارين، بادر إلى عقد اجتماع مع الأمين العام لحزب الاستقلال، طالب من خلاله الحزب بمساندة موقفه الراض لمشروع التقاعد بصيغة الحكومة، وطلب من فريق الوحدة والتعدلية بمجلس المستشارين اقتراح إدخال المقترحات النقابية عليه والتي أعلن عنها في بلاغ 18 يونيو كما يلي :

- اعتماد اختيارية الزيادة في سنوات الخدمة بدل إجباريتها.
- اعتماد آخر أجر في احتساب راتب التقاعد بدل ثمان سنوات.
- الإبقاء على معدل 2.5 بدل 2.
- المساهمة في صندوق التقاعد على أساس الثلثين (2/3) للحكومة والثلث (1/3) للموظف.

وهي كلها مقترحات تنسف المشروع الحكومي من أساسه، وتستهدف حماية أجرة الموظف من الاقتطاعات الجائرة وضمان راتب تقاعد وفق الحدود الدنيا للكرامة.

3- أن فريق الوحدة والتعدلية بمجلس المستشارين، وفي يوم 27 يونيو 2016، قدم تعديلاته للمشروع الحكومي أمام اللجنة المعنية على أساس مقترح الاتحاد العام. لكن لم يتم اعتمادها نظرا للأقلية العددية، وتمت إحالة المشروع على التصويت بمجلس المستشارين.

4- أن امتناع فريق الوحدة والتعدلية عن التصويت جاء بناء على عدم قانونية إحالة مشاريع التقاعد من لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالغرفة الثانية على المجلس للتصويت، إذ تمت الإحالة في أقل من 24 ساعة دون التقيد بمقتضيات المادة 190 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين التي تنص على ضرورة توصل الأعضاء بتقرير اللجنة المختصة 48 ساعة على الأقل. وكان منسجما مع موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالانسحاب لنفس السبب.

5- أنه خلافا لما يروج على بعض الصفحات، فإن الاتحاد يؤكد عدم تصويت أي من مستشاريه على مشروع التقاعد بصيغة الحكومة، ويتحدى من يدعي عكس ذلك إثبات ما يقوله؛

6- أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يعمل حاليا على إعداد مذكرة طعن في عدم قانونية إحالة مشاريع قوانين التقاعد من لجنة المالية على التصويت، وبالتالي عدم قانونية ما ترتب عنه.

وبناء على هذه التوضيحات، يدعو الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مناضلاته ومناضليه وعموم الشغالين والأجراء إلى التعبئة التامة وعدم الركون إلى خطاب التخوين أو الحملات الداعية إلى شق الصف النقابي أو الترويج للانهازامية والاستعداد لمعركة حامية الوطيس ساحاتها كل الأقاليم وكل الجهات وكل الإدارات... فلن نرضى بالتفجير ومسح كرامة المتقاعد والموظف.

الرباط في: 28 يونيو 2016